

Distr.: General  
23 July 2024  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 99 من جدول الأعمال المؤقت\*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية

العام الاستثنائية الثانية عشرة

تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية  
الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا اجتماعها السادس والخمسين في كيغالي في الفترة من 20 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، واجتماعها السابع والخمسين في لواندا في الفترة من 20 إلى 24 أيار/مايو 2024. وقدم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بوصفه أمانة اللجنة، الدعم في تنظيم هذين الاجتماعين.

وواصلت اللجنة توفير منتدى لدولها الأعضاء من أجل استعراض ديناميات السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، وتحديد التحديات المشتركة، وتقديم مقترحات لمواجهة التهديدات المحددة المحدقة بالسلام والاستقرار الإقليميين.

وخلال الاجتماعين، استعرضت اللجنة الوضع المتعلق بالسلام والأمن في وسط أفريقيا، بما في ذلك الاتجاهات والتحديات والفرص المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها وإدامة السلام في المنطقة دون الإقليمية. وناقشت اللجنة قضايا التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والسلام والأمن الإقليميين، والوساطة، وتغيير الحكومات بطرق غير دستورية، والحالة الإنسانية، والتطرف العنيف والإرهاب، وحقوق الإنسان، وخطاب الكراهية، والسلامة البحرية والأمن في خليج غينيا، والمناخ والسلام والأمن، والأطفال في النزاعات المسلحة، والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في وسط أفريقيا.

وخلال الاجتماعين، اعتمدت إعلانات وزارية، بما في ذلك إعلانات بشأن منع تغيير الحكومات بطرق غير دستورية، والحالة الإنسانية، وخطاب الكراهية، ومبادرات الوساطة الإقليمية في وسط أفريقيا.

\* A/79/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

210824 130824 24-13513 (A)



## أولا - مقدمة

1 - رحبت الجمعية العامة، في قرارها 59/78 المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا" بالمبادرة التي اتخذتها الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية الدائمة من أجل مواصلة تطوير أوجه التعاون والتآزر مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وشجعت تلك المبادرة. ودعت الجمعية العامة للجنة والجماعة الاقتصادية إلى مواصلة المناقشات بشأن العلاقة بين الكيانين في ضوء الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية، وحثتهما على بحث السبل والوسائل اللازمة لتنسيق آرائهما وما يتخذانه من إجراءات بغية تلافي التدخل والازدواجية في تنفيذ ولايتهما. وشجعت الجمعية العامة، في ضوء إعادة تموضع الجماعة الاقتصادية وتعزيز مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، على أن تظل، داخل الأمم المتحدة، بمثابة هيئة رفيعة المستوى للرصد الدائم لشواغل واحتياجات المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا في مجال السلام والأمن، وللتفكير في الحلول وتشجيعها.

2 - وفي القرار نفسه، أعربت الجمعية العامة للأمين العام عن ارتياحها لما قدمه من دعم للجنة، كما أعربت عن تقديرها للدور الذي يؤديه المكتب الإقليمي. وشجعت الجمعية بقوة الدول الأعضاء في اللجنة والشركاء الدوليين على دعم عمل المكتب. وأعربت عن ارتياحها للأمين العام لما يقدمه من دعم لتنشيط أعمال اللجنة الاستشارية الدائمة، وطلبت إليه أن يواصل توفير المساعدة اللازمة لكفالة إنجاح اجتماعاتها العادية. وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار 59/78.

3 - وهذا التقرير مقدّم استجابة للطلب أعلاه، وهو يغطي الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة في الفترة من تموز/يوليه 2023 إلى حزيران/يونيه 2024.

## ثانيا - الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة

4 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة اجتماعين. وقد عقد الاجتماع السادس والخمسون للجنة في كيغالي في الفترة من 20 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وعُقد اجتماعها السابع والخمسون في لواندا في الفترة من 20 إلى 24 أيار/مايو 2024. وشاركت في تلك الاجتماعات جميع الدول الأعضاء في اللجنة، وهي أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

5 - وشارك في كلا الاجتماعين ممثلون عن الكيانات التالية بصفة مراقبين: الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، ومركز التنسيق الأقاليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلام والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتلاف من أجل الشباب والسلام والأمن في وسط أفريقيا.

6 - وشاركت كيانات منظومة الأمم المتحدة التالية بصفة مراقب في الاجتماعين: المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام

لمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

7 - وخلال الاجتماع السادس والخمسين، اعتمدت اللجنة إعلانين. فأما في الإعلان الأول (انظر المرفق الأول)، فقد دعت اللجنة إلى منع تغيير الحكومات بطرق غير دستورية في وسط أفريقيا. وفي حين رحبت بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، دعت اللجنة الجماعة الاقتصادية إلى اعتماد بروتوكول بشأن الديمقراطية والحوكمة وحقوق الإنسان في وسط أفريقيا. وشجعت كذلك على المشاركة الهادفة للنساء والشباب في عمليات السلام على الصعد الوطني والإقليمي والقاري. ودعت أيضاً إلى مزيد من التلاحم والتآزر بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية في التصدي لتغيير الحكومات بطرق غير دستورية. ودعت الجماعة الاقتصادية إلى مواصلة تعزيز الحوكمة الرشيدة والآليات الوطنية للإنذار المبكر والوقاية. ودعت اللجنة أيضاً إلى تقديم الدعم الإقليمي للبلدان التي تمر بمراحل انتقالية لإرساء الحوكمة الديمقراطية وبناء السلام المستدام. وأما في الإعلان الثاني (انظر المرفق الثاني)، فقد دعت اللجنة إلى المشاركة الإقليمية في تناول الحالة الإنسانية في وسط أفريقيا. وشجعت اللجنة على تعزيز الإطار الإقليمي والمعياري المتعلق بإدارة الأزمات الإنسانية ووضع سياسة إنسانية إقليمية. ودعت كذلك إلى إنشاء وكالة إقليمية للعمل والتنسيق في المجال الإنساني، بالإضافة إلى صندوق إقليمي للتضامن الإنساني، تماشياً مع التوصيات السابقة لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

8 - وخلال الاجتماع السابع والخمسين، اعتمدت اللجنة إعلانين. فأما في الإعلان الأول (انظر المرفق الثالث)، فقد تناولت اللجنة مبادرات الوساطة الإقليمية. وشجعت على استمرار مشاركة المنطقة دون الإقليمية في تعزيز مبادرات الوساطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك تحت قيادة رئيس أنغولا، جواو مانويل غونسالفيس لورنسو. ودعت كذلك أنغولا إلى تنظيم مؤتمر إقليمي للوساطة في خلال رئاستها للجنة الاستشارية الدائمة. ودعت اللجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى وضع إطار إقليمي للوساطة والدبلوماسية الوقائية بدعم من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وفي الإعلان الثاني (انظر المرفق الرابع)، كررت اللجنة التزامها بمكافحة خطاب الكراهية. ودعت اللجنة كذلك الدول الأعضاء إلى العمل على الاعتماد النهائي للاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل الإقليمية بشأن مكافحة خطاب الكراهية، وكذلك تنفيذهما.

9 - وفي الفترة من 25 إلى 29 أيلول/سبتمبر 2023، قام مكتب اللجنة بزيارة ميدانية إلى سان تومي وبرينسيبي لجمع معلومات عن تأثير تغير المناخ على بناء السلام والأمن والاستقرار، وكذلك لتحديد الممارسات الجيدة، بما في ذلك بشأن اتباع نهج مستدام دون إقليمي للتخفيف من آثار تغير المناخ. وحدد المشاركون أثر تغير المناخ على سبل العيش والأمن الاقتصادي في سان تومي وبرينسيبي، وسلطوا الضوء أيضاً على الممارسات الجيدة في مواجهة تلك التحديات. وأعرب المشاركون عن الحاجة إلى مواصلة الجهود في مجال التنمية المستدامة، وتبادل أفضل الممارسات في جميع أنحاء المنطقة، وتعزيز القدرات في مجال إدارة الكوارث والدعوة إلى وضع استراتيجيات إقليمية لمعالجة الأمن المناخي، وإنشاء صندوق تضامن لمواجهة الكوارث الطبيعية.

10 - وفي الفترة من 4 إلى 8 آذار/مارس 2024، قام مكتب اللجنة بزيارة ميدانية إلى رواندا لجمع معلومات عن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إضافة إلى قضايا أخرى ذات صلة، مثل حالة

اللاجئين وخطاب الكراهية. وسعى المشاركون أيضا إلى فهم أفضل للديناميات لتحديد أفضل الممارسات والإسهام في جهود بناء السلام والأمن والاستقرار الجماعي في المنطقة دون الإقليمية. وفيما يتعلق بحالة اللاجئين، كشفت الزيارة إلى المخيمات أن حالة اللاجئين لا تزال دون حل، إذ يعيش بعضهم في مخيم كيزيبا منذ 28 عاماً، ويرجع ذلك أساساً إلى النزاع الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما يتعلق بالحالة على الحدود، أشار المشاركون إلى أن سياسات مختلفة أعاقحت حرية حركة الأشخاص والبضائع بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، ولا سيما على الحدود بين غوما وجيسايني، مما أثر على المجتمعات المحلية التي تعتمد على التجارة عبر الحدود. وفيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أشار المشاركون إلى أن الآليات القائمة لم تجد حلولاً مستدامة لنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم، لكن الحاجة إلى التسريح لا تزال قائمة بسبب العديد من النزاعات. وعلاوة على ذلك، كشفت الزيارة عن الحاجة إلى تحسين إدارة تجمعات اللاجئين التي تعد نتيجة أخرى للنزاعات المستمرة.

## ألف - استعراض الوضع الجيوسياسي والأمني في وسط أفريقيا

11 - في أثناء الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا استعراضاً جيوسياسياً وأمنياً شاملاً عن وسط أفريقيا، تضمن التطورات والتحديات الراهنة في مجالات الحوكمة السياسية والسلام والأمن والاستقرار داخل الدول الأعضاء في اللجنة.

12 - وفي استعراضها الجيوسياسي، أبرزت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن الاستقرار السياسي في وسط أفريقيا قد أمكن الحفاظ عليه بشكل عام على الرغم من المخاوف الأمنية المستمرة في بعض الدول الأعضاء. وقد لوحظ إحراز تقدم كبير، بما في ذلك من خلال مختلف الجلسات ومبادرات الوساطة التي قامت بها الجماعة الاقتصادية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ومع ذلك، أشارت مفوضية الجماعة الاقتصادية إلى أن المنطقة دون الإقليمية لا تزال تواجه تحديات، مثل التوترات الدبلوماسية وتزايد نشاط الجماعات المسلحة وتفاقم الأزمات الاقتصادية والأمنية والإنسانية.

13 - وفيما يتعلق بالتطورات السياسية والمؤسسية، سلطت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الضوء على دعمها لعمليات الانتقال السياسي في تشاد وغابون، وجهود الكاميرون لإعادة بناء مناطقها التي تأثرت بالنزاعات الانفصالية، وانسحاب أنغولا من منظمة البلدان المصدرة للنفط. وبحسب ما ذكرته مفوضية الجماعة الاقتصادية، فقد أسهم تشكيل حكومة جديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في أعقاب استفتاء دستوري، والانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحوار الوطني الشامل للجميع في غابون، إلى إبراز الديناميات السياسية التي تعرفها المنطقة دون الإقليمية.

14 - وفيما يتعلق بالأمن الداخلي والأمن عبر الحدود، أشارت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى أنه على الرغم من استقرار الوضع بشكل عام، إلا أن بعض الحوادث المعينة، مثل الهجمات الإرهابية التي تشنها جماعتا بوكو حرام وولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في حوض بحيرة تشاد، وأنشطة القوات الديمقراطية المتحالفة وجيش الرب للمقاومة في منطقة البحيرات الكبرى، تشير إلى أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديداً خطيراً. وبالإضافة إلى ذلك، أبرزت النزاعات الطائفية، التي تفاقمت بسبب تغير المناخ والتلاعبات السياسية، إضافة إلى الفيضانات الكارثية التي وقعت في العديد من البلدان، وجود تحديات أمنية وبيئية مستمرة.

## باء - تغيير الحكومات بطرق غير دستورية في أفريقيا الوسطى

15 - خلال الاجتماع السادس والخمسين، تناولت اللجنة، للمرة الأولى، الأسباب الجذرية الكامنة وراء تغيير الحكومات بطرق غير دستورية والعوامل المسببة لها والوسائل الكفيلة بمنعها. وسلط المشاركون الضوء على ضرورة تعزيز آليات الإنذار المبكر والوقاية على المستوى الإقليمي وتعزيز الحوكمة وسيادة القانون والعدالة. وتعلقت إحدى التوصيات التي انبثقت عن الاجتماع بتنظيم مؤتمر إقليمي بشأن تغيير الحكومات بطرق غير دستورية، يجمع بين الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات النساء والشباب ومراكز الفكر، من بين جهات فاعلة أخرى. وفي وقت لاحق، استضافت ساو تومي وبرينسيبي يومي 1 و 2 تموز/يوليه مؤتمراً بشأن تغيير الحكومات بطرق غير دستورية في وسط أفريقيا. وفي المؤتمر، قام المشاركون بتقييم الأطر القانونية على المستويين الإقليمي والقاري، وكذلك الأسباب الجذرية لتغيير الحكومات بطرق غير دستورية وكيفية إدارتها. وأجري تحليل مقارنة مع منطقة غرب أفريقيا. وقدمت ساو تومي وبرينسيبي استنتاجات المؤتمر التي ستعرض على الدول الأعضاء في الاجتماع الثامن والخمسين للجنة، الذي سيعقد في جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وتتضمن الوثيقة الختامية توصيات من قبيل تعزيز الوقاية الهيكلية من خلال التصديق على بروتوكولات الحوكمة، ووضع إطار قانوني ذي صلة لوسط أفريقيا، بالإضافة إلى وضع إطار عمل لمراقبة المراحل الانتقالية.

## جيم - الحالة الإنسانية في وسط أفريقيا

16 - خلال الاجتماع السادس والخمسين، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالنيابة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الحالة الإنسانية في وسط أفريقيا. وأبلغت المفوضية اللجنة أن الاحتياجات الإنسانية وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، إذ كان هناك أكثر من 42 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي الوقت نفسه، أصبحت الموارد شحيحة بشكل متزايد، بحيث إن عدد الأشخاص الذين حصلوا على المساعدة الإنسانية بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2023 لم يتجاوز 7,2 ملايين شخص. ورحبت اللجنة بمقترح الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بتنظيم مؤتمر إنساني لوسط أفريقيا.

17 - وخلال الاجتماع السابع والخمسين، ذكرت الدول الأعضاء في اللجنة بالتزامها بتنظيم مؤتمر إقليمي بشأن الحالة الإنسانية. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في تشاد، أوصت اللجنة بتنظيم مؤتمر إقليمي لتعبئة الموارد لمواجهة التحديات الإنسانية الناجمة عن الأزمة في السودان.

18 - ولاحظت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن الحالة الإنسانية لا تزال حرجية، مع وجود عدد كبير من اللاجئين والنازحين داخلياً في بلدان مثل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون. وخلصت المفوضية إلى أن الحالة الإنسانية، التي تفاقم بسبب النزاعات وتأثير تغير المناخ، تتطلب معالجتها آليات مؤسسية ومالية معززة للتخفيف من معاناة السكان المتضررين.

## دال - مبادرات الوساطة في وسط أفريقيا

19 - خلال الاجتماع السابع والخمسين، ناقشت الدول الأعضاء باستفاضة الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعادت الدول الأعضاء التأكيد على ضرورة الملحة للتوصل إلى حل سلمي للحالة، وشجعت المبادرات الدبلوماسية التي اتخذها رئيس أنغولا، داعية جميع الأطراف المعنية إلى التقيد بالتزاماتها

من أجل إنجاح العملية. ودعت اللجنة إلى مواصلة المبادرة الرباعية لكل من جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وبمشاركة من الأمم المتحدة.

## هاء - تنفيذ اتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا)

20 - خلال الاجتماع السابع والخمسين، ناقشت اللجنة تنفيذ اتفاقية كينشاسا. وقدمت الكامبيرون معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية، بصفتها البلد المضيف للمؤتمر الأول للموقعين على الاتفاقية الذي عُقد في ياوندي في عام 2018. وشجعت على تنظيم المؤتمر الثاني الذي كان من المقرر عقده في الكونغو في عام 2020، ولكن تم تأجيله بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وأعاد وفد الكونغو التأكيد على التزام بلده باستضافة المؤتمر الثاني بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وقدمت عدة بلدان، بما في ذلك غينيا الاستوائية وغابون، تذكيراً بطلباتها المعلقة إلى الجماعة الاقتصادية لدعم إنشاء لجانها المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

## واو - حقوق الإنسان

21 - خلال كلا الاجتماعين، ناقشت اللجنة حالة حقوق الإنسان في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، بما في ذلك التركيز على الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا وعلى الحق في التنمية. وأبرزت اللجنة أن تفعيل الحق في التنمية يتطلب من الدول تهيئة بيئة مواتية للنمو الاقتصادي الشامل للجميع. وخلال الاجتماع السابع والخمسين، قدم المركز دون الإقليمي لمحة عامة عن الحق في التنمية وحقوق الإنسان الأخرى وتقاطعها مع عنصر الأمن. وأوجز التحديات التي لا تزال تعيق جهود التنمية، مثل الفساد وضعف القدرات المؤسسية والأزمات الأمنية. وسلط الضوء على التكامل دون الإقليمي والتصدي للتهديدات الأمنية الجديدة باعتبارها أمرين حاسمين للتغلب على هذه العقبات. وسلط الضوء أيضاً على الحوكمة الرشيدة، وتعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، والشفافية في إدارة الموارد الطبيعية، والحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وأشار المركز دون الإقليمي إلى أن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المقبل يعتبر فرصة لوضع مسار جماعي لمستقبل مزدهر للجميع، مع الالتزام بتعزيز الإجراءات القائمة على حقوق الإنسان.

## زاي - خطاب الكراهية

22 - خلال الاجتماع السابع والخمسين، قدم وفد الكامبيرون تقريراً عن الجهود المبذولة لمكافحة خطاب الكراهية في وسط أفريقيا، مسلطاً الضوء على المنتدى الذي عُقد في بانغي يومي 30 و 31 كانون الثاني/يناير 2024 بشأن هذا الموضوع. وتحت رعاية رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستين أرشانج تواديرا، استعرض المشاركون في المنتدى استراتيجية وخطة عمل إقليمية للتصدي لخطاب الكراهية في وسائل الإعلام وصادقوا عليها مسبقاً. وكان من بين الحاضرين ممثلون من جميع بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والشركاء مثل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا؛ وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة

المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا. وشملت التوصيات الرئيسية إنشاء منتدى سنوي لوزراء الاتصال والإعلام بحلول عام 2025، على أن تستضيف بوروندي المنتدى الأول في بوجمبورا، وترجمة الوثائق إلى جميع اللغات الرسمية للجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وتم اعتماد إعلان، وحددت الجماعة الاقتصادية خطوات للموافقة السياسية على الاستراتيجية وخطة العمل، بما يؤدي إلى دمج المبادرات الواردة في خطة العمل في عملية صنع القرار في مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا.

## حاء - الأطفال والنزاع المسلح

23 - خلال الاجتماع السادس والخمسين، ناقشت اللجنة للمرة الأولى مسألة الأطفال والنزاع المسلح. وقام بتقديم الموضوع الممثل للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فيرجينيا غامبا، التي أبلغت المشاركين بأن ظروف حماية الأطفال صارت في تدهور في جميع أنحاء العالم، مع زيادة كبيرة في الهجمات على المدارس والمستشفيات. وأوجزت اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة في أفريقيا الوسطى، معربة عن قلقها إزاء ارتفاع عدد الأطفال الذين يتم تجنيدهم واستخدامهم وقتلهم وتشويههم واختطافهم على يد الأطراف في النزاعات، وكذلك إزاء الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال. وأشارت إلى أن بعض الجهود الإيجابية الرامية إلى منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة، قد نفذت بنجاح في عدة بلدان في وسط أفريقيا، ولا سيما في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون. وقدمت الممثلة الخاصة إلى اللجنة قائمة شاملة بتدابير الوقاية التي يمكن أن تحسن حماية الأطفال المتضررين من النزاعات. وأوصت اللجنة بتنظيم مؤتمر إقليمي معني بالأطفال في النزاعات المسلحة لتعزيز جهود الوقاية الإقليمية.

## طاء - الأمن المناخي

24 - خلال الاجتماع السادس والخمسين، قدم وفد سان تومي وبرينسيبي تقرير الزيارة الميدانية التي قام بها مكتب اللجنة إلى سان تومي وبرينسيبي في الفترة من 25 إلى 29 أيلول/سبتمبر 2023. وأشار الوفد إلى أن المشاركين قد استكشفوا خصوصيات الدولة الجزرية والممارسات الجيدة فيما يتعلق بالوقاية من أثر تغير المناخ والتكيف معه. وشجعت اللجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على المضي قدماً في وضع استراتيجية وقائية إقليمية بشأن آثار تغير المناخ على الأمن، وشجعت الدول الأعضاء على تبادل الممارسات الجيدة وتعزيز التضامن الإقليمي من خلال إنشاء صندوق للتضامن.

25 - وخلال الاجتماع السابع والخمسين، سلطت عدة وفود الضوء على النزاعات بين المزارعين والرعاة في المنطقة دون الإقليمية وتفاقمها بسبب تغير المناخ. وسلط الضوء أيضاً على رعاية المناطق المحمية الوطنية، لا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق استمرار انعدام الأمن. وسلطت عدة بلدان الضوء على التزامها بحماية البيئة وأوصت بتعزيز التعاون عبر الحدود ووضع سياسات إقليمية لمواجهة التحديات المستمرة. واقترح مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في عرضه إنشاء آلية تنسيق بين الوزارات لتعزيز التنسيق المتعدد القطاعات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

## ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

26 - تشكل لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا منصة قيّمة لتيسير الحوار والتعاون على الصعيد دون الإقليمي بشأن القضايا البالغة الأهمية المتعلقة بالسلام والاستقرار. وتسلم اللجنة بأن منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية لا تزال تواجه تحديات كبيرة مستمرة وناشئة تهدد استقرارها. وإنني أشيد بالتزام دول المنطقة دون الإقليمية بمواجهة هذه التحديات، كما يتضح من المناقشات البناءة التي أجريت خلال اجتماعي اللجنة السادس والخمسين والسابع والخمسين.

27 - وترتبط الحوكمة الرشيدة، والانتخابات الشاملة للجميع والمشاركة السياسية، وحماية وتعزيز الحقوق والحريات للجميع، ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية والازدهار. وأشجع جميع الدول في المنطقة دون الإقليمية على السعي الدؤوب إلى تحقيق هذه الأهداف. وأقر بالتقدم المحرز في البلدان التي تمر بمراحل انتقالية، ولا سيما العودة إلى النظام الدستوري في تشاد وجهود السلطات الانتقالية في غابون للالتزام بالجدول الزمني للمرحلة الانتقالية، مع تشجيع الجهود المتواصلة من أجل تحقيق الحوكمة الشاملة للجميع واحترام حقوق الإنسان. وأرحب بمشاركة المنطقة دون الإقليمية في استكشاف سبل منع تغيير الحكومات بطرق غير دستورية، على النحو المبين في إعلان الاجتماع السادس والخمسين للجنة، وكذلك في المؤتمر الإقليمي بشأن هذا الموضوع، الذي استضافته سان تومي وبرينسيبي يومي 1 و 2 تموز/يوليه 2024.

28 - وفي مواجهة النزاع المسلح المتصاعد بسرعة في السودان والعواقب الإنسانية المترتبة عليه في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، أود أن أشيد بدول وسط أفريقيا، ولا سيما تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، على استمرار انخراطها في خدمة مصلحة المدنيين الفارين من النزاع والجهود المبذولة لدعم المحتاجين. وإنني أشجع جميع الدول الأعضاء على دعم جهود السلام في السودان. وأرحب أيضا بإعلان الصادر عن الاجتماع السادس والخمسين للجنة بشأن الحالة الإنسانية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية والدعوة إلى مزيد من التضامن الإقليمي وإنشاء صندوق إقليمي للمساعدات الإنسانية.

29 - وأرحب بمناقشة اللجنة، خلال اجتماعها السادس والخمسين ولأول مرة، لمسألة الأطفال في النزاعات المسلحة. وألاحظ اهتمام الدول الأعضاء بتعزيز العمل الوقائي، وأشجعها على تنفيذ التدابير التي قدمتها ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على الصعيدين الإقليمي والوطني.

30 - ولا يزال يساورني القلق إزاء الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأرحب بالدعوة التي وجهت خلال الاجتماع السابع والخمسين للجنة إلى تعزيز جهود الوساطة في المنطقة، بما في ذلك تحت قيادة الرئيس الأنغولي جواو لورنسو. وأرحب أيضا بالاقترح الذي قدمته أنغولا بتنظيم مؤتمر بشأن جهود الوساطة الإقليمية خلال رئاسة أنغولا للجنة. وأحث جميع الأطراف المعنية على الالتزام بالعمل على إيجاد حلول سياسية للنزاعات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

31 - وأعرب عن امتناني لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ولمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ولممثلي الخاص لوسط أفريقيا ورئيس المكتب، على ما يقدمونه من دعم إلى اللجنة. وأشيد أيضا بكيانات الأمم المتحدة الأخرى لما تقدمه من إسهامات تخصصية أغنت أعمال اللجنة بشكل كبير. وإنني أتطلع إلى مناقشات اللجنة ونتائجها في اجتماعها الثامن والخمسين.



[الأصل: بالفرنسية]

## إعلان كيغالي بشأن منع ومكافحة تغيير الحكومات بطرق غير دستورية في وسط أفريقيا

نحن، وزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا (اللجنة)، وقد اجتمعنا في كيغالي في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بمناسبة الاجتماع الوزاري السادس والخمسين للجنة،

**إن نسترشد** بالصكوك القانونية القائمة للاتحاد الأفريقي، ولا سيما القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وإعلان لومي بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومة، وغيرها من صكوك الاتحاد الأفريقي ذات الصلة؛

**وإن نضع في اعتبارنا** ضرورة تعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط مسبق لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، بما في ذلك مبادرة "إسكات البنادق بحلول عام 2030"؛ والبروتوكول المنقح المتعلق بمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، المعتمد في ليرفيل في 18 كانون الأول/ديسمبر 2019، ومرفقاه، ميثاق عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء في اللجنة المؤرخ 8 تموز/يوليه 1996، واتفاق المساعدة المتبادلة بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المؤرخ 24 شباط/فبراير 2000، وكذلك الوثيقة الختامية التي اعتمدها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ياوندي في 21 حزيران/يونيه 1991 بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح والتنمية في منطقتنا دون الإقليمية؛

**وإننا ندرك** من أهمية مساهمة اللجنة كآلية للدبلوماسية الوقائية وتدابير بناء الثقة بين الدول الأعضاء من جهة، ولحقيقة أن منطقة وسط أفريقيا لا تزال تواجه تحديات تغيير الحكومات بطرق غير دستورية، رغم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمنع هذه الظاهرة، من جهة أخرى؛

**وإن نؤكد من جديد** التزامنا بتعزيز النظام الدستوري، ومبادئ الفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية، وتعزيز التعددية السياسية بمشاركة كاملة من المواطنين، وفقاً لإعلان الاتحاد الأفريقي بشأن المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا والإعلان المتعلق بالإرهاب وتغيير الحكومات بطرق غير دستورية، المعتمد في مالابو في 28 أيار/مايو 2022؛

**وإن نؤكد** أن الميثاق الأفريقي بشأن قيم ومبادئ اللامركزية والحوكمة المحلية والتنمية المحلية يشكل دعامة هامة لبناء هيكل حقيقي للحكومة في أفريقيا؛ وعلى نحو مماثل، فإن العمل على إعادة تشكيل حوكمة الدولة من خلال الأنثروبولوجيا الأفريقية وصياغة التعاون الإقليمي حول القيم المشتركة المرتبطة بالديمقراطية الدستورية هو ضمان للاستقرار والازدهار في وسط أفريقيا؛

وبناء على ذلك،

1 - **نؤكد من جديد تصميمنا** على تعزيز فعالية واستدامة الدعم المقدم إلى جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في حالات الانتقال السياسي وحالات ما بعد النزاع،

من أجل بناء سلام دائم وترسيخ ثقافة الديمقراطية والحوكمة الرشيدة ومنع استئناف دورات العنف، في سياق مبادرة "إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2030"؛

2 - **نرحب** بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع وشفافة، على الرغم من التحديات الناشئة عن العولمة الاقتصادية وإرساء الديمقراطية في العالم والعوامل المعاصرة الأخرى؛

3 - **نشجع** الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على وضع واعتماد بروتوكول بشأن الديمقراطية والحوكمة وحقوق الإنسان في وسط أفريقيا؛

4 - **نؤكد من جديد** التزام دولنا بمواصلة الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية للمشاركة الفعالة للمرأة والشباب في عمليات السلام والتنمية على الصعد الوطني والإقليمي والقاري، بهدف تعزيز أدوارهم ومساهماتهم الهامة في تعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة والسلام والأمن والتنمية المستدامة في منطقتنا دون الإقليمية؛

5 - **ننكر** بمبادئ إعلان أكرّا بشأن تغيير الحكومات بطرق غير دستورية في أفريقيا التي تشدد على ضرورة أن يعمل الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية على تعزيز التأزر في معالجة قضايا تغيير الحكومات بطرق غير دستورية، وفقاً لمبدأي الولاية الاحتياطية والتكامل فيما يتصل بتقديم إشارات إنذار مبكر مشتركة وما يتبعها من دعم فعال للاستجابة إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة وفريق الحكماء والآليات الإقليمية القائمة؛

6 - **نحن** الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على مواصلة جهودها لتيسير توطيد الحوكمة الرشيدة، ولا سيما النظام الدستوري وسيادة القانون، والآليات الوطنية ودون الإقليمية للإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات.

حرر في كينغالي، في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

[الأصل: بالفرنسية]

## إعلان كيغالي بشأن الحالة الإنسانية في وسط أفريقيا

نحن، وزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا (اللجنة)، وقد اجتمعنا في كيغالي في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بمناسبة الاجتماع الوزاري السادس والخمسين للجنة،

**إن يساورنا بالغ القلق** إزاء تفاقم الحالة الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية، الناجم عن النزاعات وعواقب حالة الطوارئ المناخية والبيئية؛ وإذ ندرك أيضاً أن هذه النزاعات التي طال أمدها قد أدت إلى نزوح عدة ملايين من الأشخاص داخلياً في مختلف البلدان، كما هو الحال بالنسبة للاجئين الموجودين حالياً في ستة بلدان هي: جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، وجمهورية تشاد، وجمهورية الكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية رواندا؛

**وإن نحيط علماً بالقلق العميق** الذي أعرب عنه رؤساء الدول والحكومات إزاء الأزمة الإنسانية المستمرة في المنطقة دون الإقليمية، على النحو الذي أعلن عنه في كينشاسا في شباط/فبراير 2023 خلال الدورة العادية الثانية والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛

**وإن نحيط علماً** بقرار إنشاء وكالة إنسانية تابعة للاتحاد الأفريقي، على نحو ما أراده رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة الإنساني الاستثنائي ومؤتمر إعلان التبرعات الذي عُقد في مالابو، جمهورية غينيا الاستوائية، من 23 إلى 27 أيار/مايو 2022، بمشاركة المجتمع الدولي والدول الأعضاء؛

**وإن نرحب** بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والدول الأعضاء للتصدي لهذه المشكلة، وإن نشيد في هذا الصدد بتنفيذ المعونة الإنسانية المتعددة القطاعات؛

**وإن نشدد** على الحاجة الملحة إلى التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء وإلى تعزيز الشراكات مع جميع أصحاب المصلحة بشأن القضايا المتصلة بالأمن والتنمية، من أجل إيجاد حلول دائمة للمشاكل الإنسانية التي تؤثر على المنطقة دون الإقليمية؛

**وإن تأخذ في الاعتبار** المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف الأربع المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 وبروتوكولها الإضافيين لعامي 1977 و 2005؛

نعلن ما يلي:

- 1 - **نلتزم** بتعزيز الإطار المؤسسي والمعياري الوطني ودون الإقليمي للاستجابة للقضايا المتعلقة بالأزمة الإنسانية، مع تشجيع التنمية الاجتماعية الاقتصادية بدعم من المجتمع الدولي؛
- 2 - **نوجه** نداء قويا من أجل أن تعتمد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عقيدة وسياسة عامة بشأن القضايا الإنسانية بهدف تعزيز الأمن البشري في منطقتنا دون الإقليمية، ولا سيما اعتماد

بروتوكول إضافي لمعاهدة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المنقحة ينص على إنشاء آلية إقليمية لرصد تنفيذها، وكذلك إنشاء وكالة إقليمية للتنسيق والعمل الإنساني؛

3 - **نوصي** بالعمل، بدعم من الدول الأعضاء، على إنشاء صندوق للتضامن الإنساني ليكون أداة مالية لإطار الاستجابة الإنسانية القائم على الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وفقاً للدعوة الموجهة في الدورة العادية الثانية والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لإنشاء صندوق تضامن للضحايا، يمول بمساهمة خاصة من الدول الأعضاء؛

4 - **ندعو** المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، وندعو مختلف الشركاء والجهات المانحة إلى مواصلة جهود الدعم وتقديم مساهمة إضافية على وجه السرعة لتلبية الاحتياجات المتزايدة، مع ضمان توزيع متوازن للأموال بين مختلف القطاعات بهدف مواجهة هذه التحديات؛

5 - **ننادي** بحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، ونشجع على احترام القانون الدولي الإنساني؛

6 - **نُعرب عن امتناننا** لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على دعمهم وتوجيهاتهم في إدارة القضايا الإنسانية؛

7 - **نحث** على تفعيل الوكالة الإنسانية التابعة للاتحاد الأفريقي؛

8 - **نؤيد** اقتراح الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بتنظيم منتدى إنساني لوسط أفريقيا لدرس مختلف الأوضاع والسياسات والاستراتيجيات والتدابير المتصلة باللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليا على الصعيدين دون الإقليمي والمجتمعي؛

9 - **نرحب** بإنشاء منصة حماية النازحين قسراً فيما يتعلق بالأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وبالحلول الخاصة بالتعامل معهم، وذلك بمناسبة عقد اجتماع وزاري هام تحت رعاية فوستين أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ونعرب عن دعمنا لهذه الآلية دون الإقليمية، بما يتماشى مع إعلان ياوندي الصادر في نيسان/أبريل 2022 بشأن الموضوع نفسه.

حرر في كينغالي، في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

[الأصل: بالفرنسية]

### إعلان لواندا بشأن مبادرات الوساطة في وسط أفريقيا

نحن، وزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا (اللجنة)، وقد اجتمعنا في لواندا في 24 أيار/مايو 2024، بمناسبة الاجتماع الوزاري السابع والخمسين للجنة،

**بالنظر** إلى أن الوساطة هي الأداة الدبلوماسية المفضلة لحل النزاعات بالطرق السلمية، وبالنظر إلى أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من الجهات الدولية الفاعلة تعمل بلا كلل لمنع نشوب النزاعات وإيجاد حلول لإحلال السلام والاستقرار؛

**وبالنظر** إلى ضرورة تعزيز مناخ السلام والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا من خلال صكوكها القانونية، ولا سيما البروتوكول المنقح المتعلق بمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا المعتمد في 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 في ليبيرفيل ومرفقيه، ألا وهما ميثاق عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء في اللجنة المؤرخ 8 تموز/يوليه 1996، واتفاق المساعدة المتبادلة بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المؤرخ 24 شباط/فبراير 2000؛

**وإدراكاً منا** لأهمية دور اللجنة كآلية للتشاور وتبادل المعرفة بين الدول الأعضاء والشركاء من أجل السلام والاستقرار، مما يسهم في فهم العوامل الكامنة وراء نشوب النزاعات في المنطقة؛

**وإنه نسترشد** بالمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة 4 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والمعاهدة المنقحة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية؛

نعلن ما يلي:

- 1 - **نؤكد من جديد** على الأهمية الاستراتيجية لمنع نشوب النزاعات وحل الأزمات بالطرق السلمية وبناء السلام في منطقة وسط أفريقيا، بما في ذلك من خلال الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛
- 2 - **نرحب** بمبادرات الوساطة والتيسير الجارية في المنطقة، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وغابون؛

- 3 - **بالنظر** إلى الطابع المعقد والملح للحل السلمي لحالة عدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تُشجع الإجراءات الدبلوماسية التي يضطلع بها فخامة السيد فوستين أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، نصير الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في أفريقيا، بصفته الرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمكلف من قبل الدورة الاستثنائية السادسة عشرة لهيئة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بقضايا الإرهاب وتغيير الحكومات بطرق غير دستورية في أفريقيا، في مالابو، غينيا الاستوائية، في 28 أيار/مايو 2022، وناشد بشكل عاجل الأطراف المعنية

أن تنفذ الالتزامات التي تم التعهد بها والامتناع عن أي عمل قد يعيق جهود التيسير التي يضطلع بها فخامة جواو مانويل غونسالفيس لورنسو وتحقيقها للنتائج المرجوة؛

4 - **نَحْيُ/أَيْضاً** فخامة السيد فوستين أورشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، على دوره كميسر للمرحلة الانتقالية في غابون؛

5 - **نَعْرِبُ عَنْ/اسْتِثْنَانَا** الشديد من محاولة مجموعة من الإرهابيين المحليين والأجانب زعزعة استقرار المؤسسات الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في 19 أيار/مايو 2024، وندين هذه المحاولة بشدة؛

6 - **نُوصِي** بأن يقدم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا المساعدة التقنية إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في وضع إطار للسياسات بشأن الوساطة والدبلوماسية الوقائية في منطقة الجماعة الاقتصادية، وفي تنفيذ هيكل مؤسسي لاحق؛

7 - **نُقْتَرَحُ** تنظيم منتدى إقليمي بشأن الوساطة في النزاعات خلال رئاسة أنغولا الحالية للجنة.

حُرّر في لواندا، في 24 أيار/مايو 2024

[الأصل: بالفرنسية]

## إعلان لواندا المؤيد للاعتماد النهائي للاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل المتعلقة بمنع ومكافحة خطاب الكراهية والتحرّض على العنف في وسط أفريقيا

نحن، وزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا (اللجنة)، وقد اجتمعنا في لواندا في 24 أيار/مايو 2024، بمناسبة الاجتماع الوزاري السابع والخمسين للجنة،

**بالنظر** إلى إعلان كينيتي بشأن خطاب الكراهية في وسط أفريقيا، الصادر في 16 كانون الثاني/يناير 2023، وفيما يتعلق بمشروع الاستراتيجية وخطة العمل الإقليمية المتعلقة بمنع ومكافحة هذه الآفة التي يتزايد حجمها على نحو مقلق خلال فترات الانتخابات؛

**وإن نضع في اعتبارنا** التفويض الممنوح للكاميرون في الاجتماع الوزاري الخامس والخمسين الذي عقد في الفترة من 15 إلى 19 أيار/مايو 2023 في ساو تومي، وإن ندعوها إلى متابعة الإجراءات المفضية إلى الإقرار السياسي للاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل المتعلقة بمنع ومكافحة خطاب الكراهية في وسط أفريقيا؛

**وإن تابعا باهتمام** العرض المقدم بشأن الجهود المبذولة في هذا الاتجاه وحالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة؛

1 - **نحيط علما** وبارتياح كبير باستنتاجات المنتدى الوزاري الخامس بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية، الذي عُقد في بانغي يومي 30 و 31 كانون الثاني/يناير 2024 برئاسة رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك إعلان بانغي المؤرخ 31 كانون الثاني/يناير 2024 بشأن التصديق المسبق على الاستراتيجية وخطة العمل الإقليميتين المتعلقة بمنع ومكافحة خطاب الكراهية والتحرّض على العنف في أفريقيا الوسطى؛

2 - **نؤكد** ضرورة ترجمة هذه الوثيقة الهامة إلى الإسبانية والإنجليزية والبرتغالية من أجل تيسير تعميمها وتبنيها بشكل فعال من قبل الدول الأعضاء وشعوب وسط أفريقيا؛

3 - **نهني** مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على مساهمتها المثمرة في هذا المنتدى الوزاري، ونعرب عن تقديرنا للتوضيحات المقدمة بشأن المراحل التالية من العملية، ولا سيما تقديم النسخة المصادق عليها مسبقاً من الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل إلى اللجنة الفنية المتخصصة ومجلس وزراء الجماعة الاقتصادية، قبل النظر فيها وإقرارها من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات؛

4 - **نطلب** إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تقديم معلومات مستكملة بشأن هذه المسألة في الاجتماع القادم للجنة؛

5 - **نشيء** بالخطوات التي تم اتخاذها بالفعل لتنفيذ بعض جوانب خطة العمل، ولا سيما إطلاق جائزة إقليمية لأفضل محتوى بشأن مكافحة خطاب الكراهية وتعزيز السلام في وسط أفريقيا، لمكافحة الإعلاميين المشاركين في إنشاء وإنتاج ونشر وبث المحتوى المناهض للشائعات والمعلومات المضللة، والتي تعد مصادر للتحيّض على الكراهية والعنف؛

6 - **نجدد** ثقتنا في الكاميرون لمتابعة العملية الجارية، ونطلب إليها أن تتسق جهود تعبئة الجهات الفاعلة التي يمكن أن تساعد في جعل هذا المشروع حقيقة واقعة، وكذلك زيادة الوعي بين جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، ليس فقط بوجود الاستراتيجية الإقليمية ولكن أيضًا بمضمونها ورهاناتها؛

7 - **نعرب عن امتناننا** لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وكيانات الأمم المتحدة الأخرى التي مكنتنا وجودها والتزامها ودعمها المتعدد الأوجه من تحقيق النتائج الملموسة الحالية؛ ونعرب أيضًا عن امتناننا لجميع المؤسسات والكيانات الأخرى التي كانت حاضرة في مرحلة أو أكثر من مراحل العملية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021، ولا سيما المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في وسط أفريقيا، والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب منع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية؛

8 - **نعرب عن أملنا** في أن تواصل هذه المؤسسات دعم جهود الدول الأعضاء في تطوير وتنفيذ أنشطة منع ومكافحة خطاب الكراهية في وسط أفريقيا، وفقا لخطة العمل المدمجة في الاستراتيجية الإقليمية التي ندعو إلى اعتمادها بشكل نهائي.

حُزّر في لواندا، في 24 أيار/مايو 2024